موقع القدس :
المدينة القديمة وأسوارها

المهندس رائف يوسف نجم*

إدراج البلدة القديمة في القدس في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر

مقدمـــة :

بعد احتلال السلطات الإسرائيلية شرقي القدس، في أوائل شهر حزيران من عام 1967، وعلى إثر قيامها بالهدم والمصادرة للمعالم التاريخية الإسلامية المجاورة للمسجد الأقصى المبارك، أصدرت هيئة الأمم المتحدة قراراً رقم (2253) بتاريخ 14 /7 /1967 نص على ما يلي:

إن هيئة الأمم معنيّة جداً بالتغييرات التي طرأت على القدس بعد الاحتلال، ومحاولة إسرائيل تغيير معالم القدس، ولهذا فهي تطلب من الحكومة الإسرائيلية الآتي:

1. إلغاء جميع التغييرات التي نفذتها حكومة إسرائيل.
2. عدم قيام إسرائيل بإجراء أي تغيير في القدس.

وقد أكدت هيئة الأمم المتحدة هذا القرار مراراً وتكراراً، إلا أن إسرائيل أهملته ورفضت تنفيذه كعادتها في رفض قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك النداء الدولي الذي وجهته اليونسكو إلى إسرائيل عام 1968 من خلال المؤتمر العام لليونسكو كي تحافظ على التراث الثقافي للقدس وتمتنع عن القيام بأية عملية حفريات فيها.

وفي الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي عقدت في باريس بتاريخ 17 /11 / 1972، اعتمدت الدول المجتمعة اتفاقية لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، من (38) مادة تعهدت الدول بموجبها ألا تتخذ أي إجراء من شأنه إلحاق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتراث الثقافي والطبيعي، وأن تبذل العون الجماعي الذي يتمم بشكل مجدٍ عمل الدولة المعنية دون أن يحل محله. وشكلت لهذا الغرض "لجنة التراث العالمي".

* عضو اللجنة الملكية لشؤون القدس ونائب رئيس لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة

تقديم المملكة الأردنية الهاشمية طلباً لإدراج القدس ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي :

وبناء على اتفاقية حماية التراث العالمي، قدمت المملكة الأردنية الهاشمية ملفاً كاملاً مصوراً عن البلدة القديمة في القدس باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية وتضم صورا فوتوغرافية لبعض المعالم التاريخية في القدس التي كانت بحاجة للترميم ومعرضة للخطر، وتضم أيضا شرحا للحالة المعمارية السيئة التي كانت عليها مجمل معالم المدينة وهي التالية: المدرسة الشرفية والمدرسة الجهورية والمدرسة الأسعدية والمدرسة الكيلانية والمدرسة المزهرية والمدرسة السعدية ورباط كرد ورباط بايرام جاويش وسبل الماء في المسجد الأقصى وفي البلدة القديمة وبعض مساكن حارة باب حطة وحارة السلسلة...وغيرها، ثم رممت خلال الربع الأخير من القرن الماضي، إلى لجنة التراث العالمي في اليونسكو في نهاية عام 1980، قامت بتحضيره لجنة مكونة من :

- المهندس رائف نجم – عضو اللجنة الملكية لشؤون القدس، ونائب رئيس لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة.
- الأستاذ إبراهيم شبوح – مندوب عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو).
- الأستاذ عز الدين باش شاوش – مدير المعهد القومي للآثار في تونس.

وبعد النقاش الحاد الذي دار في جلسة لجنة التراث العالمي وأسهم فيه السفير الأردني دولة الأستاذ طاهر المصري، في ذلك الوقت، بالإضافة إلى أعضاء لجنة إعداد ملف ترشيح الموقع، اتخذت لجنة التراث العالمي قراراً بموافقة ثلثي أعضائها، أيدت بموجبه تقديم المملكة الأردنية الهاشمية ملف القدس.

وكان مما اعتمد عليه الوفد الأردني في المناقشة ما ورد في المادة (11) من اتفاقية التراث العالمي، وهو أن "**ترفع كل دولة في هذه الاتفاقية، إلى لجنة التراث العالمي، بقدر الإمكان، قائمة بالتراث الثقافي والطبيعي الواقعة في إقليمها،... ولا يؤثر إدراج ملك واقع في أرض تكون السيادة أو الاختصاص عليها موضوع مطالبة عدة دول على حقوق الأطراف في المنازعة**".

وفي الجلسة التي عقدت بتاريخ 9 / 9 / 1981 اتخذت لجنة التراث العالمي قراراً بإدراج القدس ضمن قائمة التراث العالمي، وعارضته الولايات المتحدة الأميركية، وامتنعت بعض الدول الأوروبية عن التصويت.

قرار سنة 1982 بإدراج القدس في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر:

وفي عام 1982 قدمت المملكة الأردنية الهاشمية ملفاً آخر باللغات الثلاثة مع طلب بإدراج القدس في "قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر". وصدر ذلك القرار بتاريخ 11 / 12 / 1982 بموافقة ثلثي أعضاء لجنة التراث العالمي، وصادق المؤتمر العام لليونسكو على ذلك القرار. وأصبحت منظمة اليونسكو بموجب ميثاقها مطالبة بتقديم المساعدات الفنية والمادية للحكومة الأردنية للحفاظ على تراث القدس، إلا أن ذلك لم يتمخض إلا عن تخصيص مبلغ 160 ألف دولار فقط، دفع على أقساط خلال عدة سنوات، وكان له تأثير بسيط في الإسهام بصيانة بعض معالم القدس التاريخية.

قرار سنة 1983 :

وبتاريخ 4 / 11 / 1983 قدمت المملكة الأردنية الهاشمية مع تسع عشرة دولة أخرى، عربية وإسلامية، مشروع قرار وافق عليه المؤتمر العام لليونسكو، تحت رقم (22M/9) جاء فيه ما يلي:

1. حيث إن السلطات الإسرائيلية تواصل القيام بالحفريات وتتابع الأشغال وعمليات الإنشاء التي تلحق الضرر بالطابع التاريخي والثقافي للمدينة المقدسة،

2. وأن هذه الحفريات الأثرية والإنشاءات المستمرة منذ عام 1967 تصيب مدينة القدس المقدسة بأضرار دائمة تستعصي على التدارك،

3. وأن المسجد الأقصى يتعرض على نحو متزايد لأخطار شديدة وجسيمة نتيجة للحفريات وأعمال الاعتداء المسلح، التي ترتكبها ضده جماعات متعصبة،

4. وأن إنشاء مستوطنات يهودية حول مدينة القدس وتوطين جماعات دينية يهودية صغيرة داخلها يستهدف تهويد مدينة القدس،

فإن المؤتمر العام لليونسكو يدين بشدة إصرار إسرائيل على رفض الامتثال لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، وسياستها في تهويد مدينة القدس وضمّها. ويدعو الدول الأعضاء في اليونسكو إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما تراه من وسائل ملائمة، من أجل إنهاء هذا الوضع.

ويشكر المؤتمر العام لجنة التراث العالمي على قرارها بإدراج مدينة القدس في قائمة التراث العالمي المهدّد بالخطر، ويدعوها إلى مواصلة جهودها من أجل حماية وإنقاذ ما تضمه هذه المدينة من ممتلكات ثقافية.

ويشكر المؤتمر العام المدير العام لليونسكو على ما يبذله من جهود لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، ويطلب منه أن يحيط المجلس التنفيذي علماً بكل ما يطرأ على هذا الوضع من تطورات.

وأيدت القرار 64 دولة من أصل 93 دولة تم تمثيلها في الاجتماع، وعارضت القرار 14 دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإنجلترا، وامتنعت عن التصويت 15 دولة.

تعيين ممثل شخصي لمدير عام اليونسكو لمتابعة ملف القدس :

على إثر قرار المؤتمر العام لليونسكو عام 1983 عيّن المدير العام للمنظمة السيد أحمد مختار أمبو ممثلاً شخصياً له، لمتابعة ملف القدس في اليونسكو هو الأستاذ ريمون لومير (Raymond Lemaire) البلجيكي الجنسية والأستاذ في جامعة لوفان، وحدّدت مهمته بالقيام بزيارتين سنويًا إلى القدس، ورفع تقرير إلى المدير العام يتضمن مشاهداته وتوصياته.

وقد تم عقد أول اجتماع بين المهندس رائف نجم والأستاذ لومير بتاريخ 9 /11 / 1983 تم التوصل فيه إلى المبادئ الآتية :

1. يجب ترميم تراث القدس الإسلامي والمسيحي.
2. لا يجوز هدم أو إزالة أية أبنية دينية على حساب إعادة بناء تراث قديم دارس.

ثم عقد الاجتماع الثاني مع الأستاذ لومير في عمان في شهر تشرين الثاني 1983. وتبع ذلك عدة لقاءات تنسيقية كان آخرها في باريس بتاريخ 21 / 7 / 1993 تم الاتفاق فيه على أن دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس ولجنة الإعمار الأردنية هما الجهتان الوحيدتان المخولتان بالقيام بالصيانة والترميم للمعالم الدينية والتاريخية بدون تدخل السلطات الإسرائيلية.

متابعة اليونسكو لوضع الصيانة في موقع القدس بصفته في قائمة الخطر:

شكل السيد كوشيرو ماتسورا، مدير عام اليونسكو عام 2004 لجنة خبراء أرسلت في بعثة إلى القدس للاطلاع على أوضاع التراث الثقافي فيها بصفة الموقع في قائمة الخطر. وعقدت اللجنة فيما بعد اجتماعا بباريس مطلع عام 2005 وقدّمت تقريرها إلى المدير العام.

وواصلت اليونسكو فيما بعد إرسال بعثات إلى القدس للاطلاع على حالة صيانة الموقع، وتقدم هذه البعثات تقاريرها إلى مدير عام اليونسكو وتعرض على لجنة التراث العالمي.

وكان أول قرار صدر عن اللجنة حول وضع صيانة الموقع بعد سنوات من الانقطاع عن عرض الموضوع على اللجنة – بسبب رفض إسرائيل استقبال بعثات اليونسكو – في الدورة الثامنة والعشرين لاجتماع اللجنة (سـوزو– الصين – 2004) تحت رقم (WHC-OH/28.COM/15 A.31) ونص على ما يلي:

1. إذ تلاحظ لجنة التراث العالمي مع الرضى الجهد المتواصل من قبل المدير العام في متابعة مبادرة شاملة من أجل حماية التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة وبالأخص تعيين بعثات فنية خالصة وذات كفاءة عالية،وتتفق مع قرار المؤتمر العام رقم (32C/Res 39) بتاريخ أكتوبر 2003، والذي يستند إلى قرارات هيئة الأمم المتحدة ذات الصلة وبالأخص قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة حول الوضع القانوني لمدينة القدس.
2. إذ تعرب اللجنة عن قلقها إزاء التهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، بما في ذلك التغيير المستمر لطراز المدينة التاريخي وصورتها المتكاملة، ونقص الموارد، والصيانة غير الملائمة لبعض آثارها التاريخية نتيجة للصعوبات التي فرضها الوضع الحالي.
3. إذ تحث اللجنة السلطات المسؤولة، وذلك بالتشاور والتعاون وبموافقة مسبقة من جميع الأطراف المعنية على تشريع قوانين مناسبة تأخذ بعين الاعتبار حساسية الطابع التاريخي للمدينة القديمة، ولجميع أعمال الصيانة والتأهيل داخل المدينة القديمة ولضمان حمايتها.
4. إذ تحث اللجنة السلطات المسؤولة أيضاً للعمل على تسهيل التقدم الطبيعي لأعمال الصيانة وإعادة التأهيل داخل المدينة القديمة، وذلك بالسماح بحرية دخول العمالة ومواد الصيانة للموقع.
5. إذ تشجع اللجنة الأطراف المعنية على الأخذ بالاعتبار، عند القيام بأعمال الصيانة، مبادئ وتوصيات المواثيق الدولية ذات الصلة خاصة فيما يتعلق بالحاجة للحفاظ على أصالة وسلامة الموقع وتطلب من الأطراف المعنية ضمان تطبيق المبادئ الدولية فيما يتعلق بالتدخلات التراكمية تحت سطح أرض المدينة القديمة.

6. إذ تشجع اللجنة المدير العام على متابعة مبادرته من أجل حماية التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، وذلك تماشياً مع قرار المؤتمر العام رقم (32C/Res 39) بتاريخ أكتوبر 2003 المتعلق بوضع خطوط استرشادية لخطة عمل ومقترحات لتنفيذها.

7. تقرر اللجنة إبقاء القدس على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر.

المخاطر التي واجهتها القدس خلال أربعين سنة من الاحتلال

هناك مخاطر واجهتها القدس بعد الاحتلال الإسرائيلي للمدينة عام 1967 تم التغلب عليها، ومخاطر أخرى لم يتم التغلب عليها وما زالت قائمة.

(أ) أهم المخاطر التي تم التغلب عليها:

1. تم إحراق المسجد الأقصى المبارك بتاريخ 21 / 8/ 1969 من قبل اليهودي الأسترالي دنيس مايكل روهان، حيث أحرق حوالي ثلث مبنى المسجد الأقصى المبارك بمساحة حوالي 1600 متر مربع بما في ذلك مسجد عمر ومحراب زكريا ومقام الأربعين والقبة الداخلية والقبة الخارجية ومنبر صلاح الدين الأيوبي.

وتم إعمار القسم المحترق من قبل لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة القائمة منذ عام 1954 بموجب قانون أردني. وبلغت تكاليف الإعمار حوالي ستة ملايين دولار أنفقت من الموازنة الأردنية على مدى سنوات الإعمار. وحصلت لجنة الإعمار على جائزة الآغا خان العالمية للعمارة الإسلامية وتبرعت بها إلى صندوق الإعمار.

2. إعمار قبة الصخرة المشرفة:

في عام 1982 تعرض المبنى لإطلاق النار من قبل الجندي الإسرائيلي ألن جودمان وقتل اثنين من الحراس وجرح أربعين مصلياً، وتضرر المبنى من جراء إطلاق النار. وقد أنجزت لجنة الإعمار ترميم القبة الخارجية وتذهيبها بالذهب الخالص عيار 24 قيراطا، وبلغت التكاليف عشرة ملايين دولار على حساب جلالة الملك الحسين بن طلال. وكذلك تم ترميم البلاط الرخامي للجدران الداخلية الثمانية.

3. فتح وترميم مبنى المصلى المرواني :

خلال الحفريات الإسرائيلية التي تمت جنوبي المسجد الأقصى المبارك خلال الفترة من سنة 1968 إلى سنة 1985 تمكنت السلطات الإسرائيلية من بناء درج ومصطبة من الرخام أمام كل من الباب الثلاثي والباب المفرد المغلقين بالحجر منذ عهد صلاح الدين الأيوبي والموجودين على الواجهة الجنوبية للمصلى المرواني. وهذا يعني أن النية كانت مبيتة لدى السلطات الإسرائيلية لاقتحام المصلى المرواني المغلق منذ عام 1187 وتحويله إلى كنيس يهودي، وهذا الفعل سيشكل خطراً كبيراً على المسجد الأقصى. لذلك تداعى نفر من الفلسطينيين القاطنين في فلسطين المحتلة عام 1948 وجمعوا التبرعات التي قدرت بحوالي نصف مليون دولار ونسقوا مع دائرة أوقاف القدس ولجنة الإعمار وتم ترميم مبنى المصلى المرواني البالغة مساحته حوالي 3850 متراً مربعاً وأصبح جاهزاً للصلاة في سنة 1995 فأسقط في أيدي الإسرائيليين وصرح أحد المسؤولين منهم بأن المسلمين قد سبقوا الإسرائيليين باستعمال المصلى المرواني (والذي يسمونه إصطبلات سليمان، رغم أن الصليبيين هم الذين حولوه من مصلى إلى إصطبلات في سنة 1099) وهذا ما جعل الإسرائيليين يفكرون كيف يحيكون المؤامرات بهدف إقفال المصلى المرواني توطئة لاحتلاله.

4. صنع منبر صلاح الدين الجديد:

تم صنع منبر بديل للمنبر المحترق في جامعة البلقاء التطبيقية في مدينة السلط بالأردن وبإشراف لجنة الإعمار الأردنية وعلى نفقة الأردن، وذلك في آب سنة 2006 وبلغت التكاليف مليون وسبعمائة ألف دولار أمريكي من الموازنة الأردنية، وقد تم إرسال المنبر الجديد إلى القدس ووضع في مكانه في المسجد الأقصى المبارك.

5.إعمار المآذن وبعض القباب في ساحات المسجد الأقصى :

رغم الصعوبات التي تفرضها سلطات الاحتلال على إدخال المواد الإنشائية والعمال الفنيين للإعمار في داخل حيز المسجد الأقصى المبارك فقد تمكنت لجنة الإعمار ودائرة أوقاف القدس من تخطي هذه الصعوبات وإكمال إعمار المآذن الأربع وقبة السلسلة والقبة النحوية وقبة سبيل قايتباي، بالإلحاح المستمر والضغط على رجال الأمن الإسرائيلي الموجودين في داخل ساحات الأقصى وعلى بوابات المسجد الأقصى الخارجية.

6.ترميم الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك :

يبلغ ارتفاع هذا الجدار حوالي أربعين متراً فوق الأرض الطبيعية، وقد تأثر بسبب

العوامل الجوية خلال مئات السنين الماضية، فتشققت الحجارة الخارجية ودخلت مياه الأمطار ونتجت عنها فجوات داخلية امتلأت بمياه المطر التي دفعت الحجارة للخارج فشكلت بروزاً للخارج بمقدار 32 سنتمترًا على مساحة تقدر بـ 230 متراً مربعاً. وكانت سلطات الأمن الإسرائيلية في المسجد الأقصى تمنع ترميم هذا الجدار لمدى سنين طويلة. ولكنها في عام 2002 اختلقت ضجة إعلامية كبيرة ادعت فيها أن لجنة الإعمار ودائرة أوقاف القدس لا تستطيعان وحدهما القيام بالترميم اللازم لخطورة الوضع ويجب إقفال المصلى المرواني الكائن خلف الجدار لحماية المصلين المسلمين من انهيار الجدار المتوقع في وقت قصير. فتصدت لجنة الإعمار لهذا الأمر وأصرت على القيام بالترميم دون تدخل السلطات الإسرائيلية، التي كانت تهدف للتدخل الإداري والفني في المعالم الدينية الإسلامية. ونجحت بعد أشهر عدة وأنجزت الترميم باستعمال أحدث الأساليب والأفكار الفنية والهندسية وشهدت السلطات الإسرائيلية بأن لجنة الإعمار قامت بعمل هندسي ممتاز.

7. ترميم الجدار الشرقي للمسجد الأقصى المبارك :

يحد هذا الجدار المصلى المرواني من الشرق، وقد أثارت السلطات الإسرائيلية الزوبعة الإعلامية نفسها التي أثارتها حول الجدار الجنوبي وأرادت إقفال المصلى المرواني. وتمكنت لجنة الإعمار من استيعاب الأزمة وترميم الجدار الذي بلغ بروزه للخارج حوالي 20 سنتمترًا.

8. صيانة المصلى المرواني من الداخل :

بعد فشل المؤامرة الإسرائيلية في إقفال المصلى المرواني بحجة خطورة الجدارين الجنوبي والشرقي، أثارت السلطات الأمنية الإسرائيلية موضوعاً خيالياً، وهو أن مبنى المصلى المرواني قد تحرك بمقدار بوصة لناحية الشرق بسبب الزلزال الأخير الذي سجل على مقياس رختر 6.4 درجة ولذلك يجب إقفاله حفاظاً على المصلين المسلمين في داخله. وهنا أيضا تدخلت لجنة الإعمار وأصرت على ترميم أية تشققات قديمة في المبنى، لكن السلطات الإسرائيلية لم توافق حتى قدمت لجنة الإعمار مشروعاً هندسياً لتثبيت مبنى المصلى المرواني (Stability) ضد الزلازل، وذلك بتركيب نظام شد القضبان (Bar Tension System) ونفذت هذا المشروع بربط ثلاثة صفوف من الأعمدة الحجرية بالجدار الشرقي بواسطة قضبان فولاذية غير قابلة للصدأ قطر 24 ملم،

واستعملت الأشعة تحت الحمراء لضمان استقامة الحفر، وشهدت هنا أيضاً السلطات الإسرائيلية بالمستوى الفني الرفيع في تنفيذ المشروع الذي كلف سبعين ألف دولار من الموازنة الأردنية.

9. الزاوية الخنثنية :

هناك نتوء ملحق بمبنى المسجد الأقصى من الناحية الجنوبية يسمى بـ«الزاوية الخنثنية»، أصاب جدرانها الخارجية الاهتراء، وأصبح جزء منها بارزاً للخارج بحوالي عشرين سنتمتراً وتشكل خطورة مستقبلية. لذلك قررت لجنة الإعمار ترميم هذا الجزء التالف، ولكن السلطات الأمنية الإسرائيلية في سنة 2005 منعتها من القيام بذلك رغم شرح خطورة الموضوع للجانب الإسرائيلي، ورفضت هذه السلطات السماح بإقامة سقالات خارجية من أجل الترميم، وكررت لجنة الإعمار الطلب والإلحاح عدة مرات إلى أن استجاب الجانب الإسرائيلي أخيراً بتاريخ حزيران 2007 للقيام بالإصلاح والترميم اللازمين.

(ب) أهم المخاطر التي لم يتم التغلب عليها:

1. هدم حارة المغاربة وتحويل الموقع إلى ساحة لصلاة اليهود:

رغم قرار عصبة الأمم في عام 1930 الذي نص على أن حائط البراق وقف إسلامي وجزء من المسجد الأقصى إلا أنه بعد أربعة أيام من الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967 جرفت السلطات الإسرائيلية حارة المغاربة وأوقاف أبي مدين الغوث وطردت منها حوالي 650 شخصاً كانوا يسكنون فيها وهدمت البيوت والدكاكين، وحولت الموقع إلى ساحة لصلاة اليهود أمام حائط البراق. وتقع الاحتكاكات دائماً بين المصلين المسلمين في الداخل والمصلين اليهود في الخارج وخصوصاً في أيام الجمعة والسبت. وهذا الأمر يشكل خطراً على مستقبل المسجد الأقصى.

2. مصادرة باب المغاربة:

في اليوم الأول لاحتلال القدس صادر الجيش الإسرائيلي مفاتيح باب المغاربة، وجعلوا هذا الباب خاصاً بالإسرائيليين والسياح الأجانب، لا يسمح لأي عربي بالدخول أو الخروج منه، وبقي الأمر مستمراً على هذه الوتيرة. وقد حاولت السلطات الإسرائيلية في مناسبات لاحقة مصادرة مفاتيح أبواب أخرى غير أن دائرة الأوقاف الإسلامية قاومت ذلك بإصرار كبير.

3. الحراسة الإسرائيلية:

هناك حراس مسلمون معينون من قبل دائرة أوقاف القدس لحراسة بوابات المسجد الأقصى ومعالمه المختلفة على مدى 24 ساعة باستعمال ثلاث دوريات يومياً. وبعد الهجوم الذي وقع على قبة الصخرة المشرفة في عام 1982 من قبل اليهودي ألن جودمان، اتخذت السلطات الإسرائيلية هذا الفعل حجة لوضع حراسة إسرائيلية في داخل ساحات المسجد الأقصى وأنشأت مركزاً إسرائيلياً للحراسة شمالي قبة الصخرة بحوالي ستين متراً فقط. ثم تطور الأمر ووضعت حراساً إسرائيليين مسلحين على جميع أبواب المسجد الأقصى من الخارج، وأبقت الحراس المسلمين من الداخل.

وفي عام 2006 وضعت السلطات الإسرائيلية آلات تصوير للحراسة عددها حوالي 400 في جميع طرقات البلدة القديمة وفوق أسوار المسجد الأقصى الشمالية والغربية، ووضعت آلتي تصوير متطورتين من نوع (Cedar) على جبل الزيتون لكشف السور الشرقي، وكشف قرية سلوان الكائنة جنوبي المسجد الأقصى. وتتصل جميع آلات التصوير هذه بأجهزة مراقبة في غرفة واحدة كبيرة خارج المسجد الأقصى وقريبة منه في حارة اليهود. وتتمكن الشرطة الإسرائيلية بواسطة هذا النظام من السيطرة الكاملة على حركة المصلين وعلى حركة المواطنين في البلدة القديمة وعلى الحريات الشخصية لأهالي القدس.

4. إنشاء المستوطنات:

تم حتى اليوم إنشاء (32) مستوطنة إسرائيلية في القدس استوعبت حتى الآن حوالي 240 ألف مستوطن إسرائيلي في الوقت الذي لا يزيد فيه عدد السكان العرب في القدس على 250 ألف نسمة منهم 32 ألف نسمة يعيشون في البلدة القديمة مع 2500 إسرائيلي. وهذا يشكل خطراً سكانياً على وضع مدينة القدس، الأمر الذي يخالف كل المواثيق والعهود الدولية. ولم تكترث السلطات الإسرائيلية بالقرارات الدولية التي تنص جميعا على أن هذه المستوطنات غير قانونية، ولم تطبق القرارات الداعية إلى إيقاف بناء المستوطنات التي حاصرت المناطق السكانية العربية في القدس، بل تعمدت تلك السلطات في الوقت نفسه منع إصدار رخص بناء لأهالي القدس العرب.

5. التنظيم الإسرائيلي للقدس:

في عام 1967 كانت مساحة الجزء الشرقي من القدس 18 كيلومترًا مربعًا، ومساحة

الجزء الغربي من القدس الذي احتله الإسرائيليون عام 1948 حوالي 60 كيلومترًا مربعًا، أي أن مجموع مساحة مدينة القدس حوالي 78 كيلومترًا مربعًا. ولكن بموجب قوانين التنظيم الإسرائيلية المحلية الوضعية وغير القانونية أصبحت الآن مساحة القدس حوالي 400 كيلومتر مربع بعد أن ألحقت السلطات الإسرائيلية بمدينة القدس 55 مدينة وقرية عربية. ويحد القدس من الشمال مطار قلندية، ومن الجنوب جبل أبو غنيم، ومن الشرق مستوطنة معاليه أدوميم ومن الغرب عين كارم. وقد تم كل ذلك على حساب الأرض العربية في الضفة الغربية، وهو مخالف للقانون الدولي.

6. مصادرة الأملاك العربية:

منذ احتلال إسرائيل القدس عام 1967 إلى اليوم لم تنقطع عمليات مصادرة الأملاك العربية فيها من أراضٍ ومبانٍ. وفي داخل البلدة القديمة صودرت معالم إسلامية عديدة مثل المدرسة التنكزية، والمدرسة العمرية، ورباط كرد، وعقارات أخرى حوّلت إلى مؤسسات يهودية مثل تورات حاييم، وعطرات كوهانيم، وعطرات ليوشنه، وكنيس بن عزرا. وزاد عدد العقارات الإسلامية المصادرة في داخل البلدة القديمة على 100 عقار. وهذا يشكل خطورة على الهوية الفلسطينية للمدينة.

7. الحفريات الأثرية:

منذ عام 1968 اتخذت الحفريات الأثرية الإسرائيلية هدفاً ظاهرياً وهو التفتيش عن آثار هيكل الملك سليمان، وهدفاً باطنياً وهو تدمير الآثار الإسلامية الأموية والأيوبية والمملوكية والعثمانية. أما الهدف الحقيقي لهذه الحفريات فهو ادعاء وجود مملكة داود التاريخية المزعومة لتبرير إنشاء دولة إسرائيل الحديثة. ولكن جميع الجهود الفنية والمالية التي بذلت حتى الآن لم تسعف الإسرائيليين على تحقيق هذا الهدف، إذ اعترف بعض العلماء الإسرائيليين في نهاية القرن العشرين أن داود لم يبن مدينة بل وجد مدينة قائمة، وأن كل الآثار المكتشفة كانت رومانية ويبوسية وإسلامية وبيزنطية. ومن هؤلاء العلماء: جدعون أفني، وروني رايخ، ويائير زاكوبتش، وطوبيا ساجيف، وإسرائيل فنكلشتاين، ومائير بن دوف. ورغم كل ذلك فإن هذه الحفريات مستمرة، وأخطرها النفق الغربي، وحفريات باب السلسلة، وحفريات سلوان. وهذه الحفريات خلخلت التربة تحت أساسات الأبنية العربية التاريخية، وعرّضتها للانهيار.

8.تجريف الطريق الترابي المؤدي إلى باب المغاربة :

عندما بدأ البروفسور بنجامين مزار حفرياته الأثرية في سنة 1968 جرف الموقع أمام الجزء الجنوبي للجدار الغربي للمسجد الأقصى لعمق حوالي عشرة أمتار، وترك طريقاً مكشوفة الجانبين بعرض ستة أمتار للصعود إلى باب المغاربة. وأظهرت الحفريات آثاراً أموية. وبقيت جوانب الطريق تتعرض للأمطار من سنة 1968 إلى سنة 2004 حين انهار جزء منها، كما انهار جزء آخر في سنة 2005. ورفضت السلطات الإسرائيلية أن تقوم لجنة الإعمار ودائرة الأوقاف في القدس بترميم الطريق والحفاظ عليها، وبدلاً من ذلك أقامت السلطات الإسرائيلية جسراً خشبياً مؤقتاً ليكون بديلاً عن الطريق.

وبتاريخ 6 / 2 / 2007 أرسلت بلدية القدس الإسرائيلية جرافات وبدأت بتجريف الطريق تحت حراسة الشرطة الإسرائيلية، وبعد أيام استلمت أعمال الحفر اليدوية دائرة الآثار الإسرائيلية، ثم نشرت السلطات الإسرائيلية رسماً لجسر حديدي تنوي تنفيذه يبدأ من ساحة التجمع على بعد خمسين متراً من باب المغاربة، وينتهي عند باب المغاربة، ويرتكز على أعمدة حديدية تخترق الآثار الأموية والمملوكية، ويبيّن الرسم ثلاث مصفحات تقف على الجسر، مما يدل على النية الإسرائيلية المبيتة لنقل الجنود إلى داخل الأقصى بالسرعة القصوى عند الحاجة. وتهدف إزالة طريق باب المغاربة أيضاً إلى توسيع ساحة الصلاة لليهود أمام حائط البراق.

وبتاريخ 13 / 12 / 2004 كتبت عالمة الآثار الإسرائيلية إيلات مزار مقالة في نشرة إسرائيل الوطنية (Revava) طالبت فيها الحفر تحت باب المغاربة ولعمق عدة أمتار لاكتشاف بوابة باركلي (Barclay's Gate) والتي تعود إلى تاريخ الهيكل الثاني حسب زعمها، وهذا يتطلب إزالة وتدمير الآثار المملوكية التي ظهرت من خلال الحفريات التي تم تنفيذها. أما بوابة باركلي فهي في الحقيقة باب النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي دخل منه إلى ساحة المسجد الأقصى في ليلة الإسراء والمعراج، ويهدف الإسرائيليون إلى هدمها. وعليه فإن الأهداف الإسرائيلية المبيتة منذ عام 1968 قد اتضحت تماماً بالنسبة إلى باب المغاربة.

9.الجدار العنصري:

أقرت الحكومة الإسرائيلية إنشاء جدران تفصل المدن والقرى العربية عن باقي الأراضي المحتلة، وتنشأ هذه الجدران بشكل يحاصر هذه المدن والقرى العربية ويمنعها

من التوسع. وفعلاً اكتمل إنشاء بعض هذه الجدران التي حاصرت مناطق أبو ديس ورأس العمود والعيزرية من الشرق وحاصرت مناطق بيت ساحور وبيت جالا من الجنوب، وحاصرت مناطق قلنديا ورافات من الشمال. وأقرت الحكومة الإسرائيلية إنشاء جدران أخرى لمحاصرة حزما والرام والجيب وبير نبالا وبيت سوريك وبيدو من الشمال، وإكمال محاصرة بيت جالا والولجة وحوسان ونحالين من الجنوب.

إن هذا المخطط الإسرائيلي يكمل المخطط الأصلي لحصار كامل مدن وقرى الضفة الغربية والذي بموجبه سيجد نصف مليون فلسطيني أنفسهم معزولين عن باقي الأراضي مما يصعّب معيشتهم ويكبّل حرية تنقلهم. أما في القدس فيبلغ عدد الذين سيعزلون عن باقي الأراضي الفلسطينية حوالي خمسين ألفا من الفلسطينيين.

إن هذا الجدار يعتبر جداراً عنصرياً ويهدف إلى قلب الحقائق الديموغرافية، ورغم صدور الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية بلاهاي بأن هذا الجدار الذي تبنية إسرائيل، القوة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس وما حولها، مخالف للقانون الدولي – وقد تبنّته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرت قرارها الموجه بتاريخ 20 / 7 / 2004 إلى إسرائيل بإزالة الجدار ودفع تعويضات إلى الفلسطينيين الذين يمكن أن يكونوا قد تضرروا بسببه – فإن السلطات الإسرائيلية لم تلتزم كعادتها، بتنفيذ هذا القرار. إن هذا الأمر يشكل خطراً كبيراً على مستقبل الضفة الغربية والقدس والفلسطينيين الذين يعيشون خلف هذا الجدار.

10. حفريات في تسع مناطق جديدة:

أعلنت السلطات الإسرائيلية في نشرة يديعوت أحرونوت بتاريخ 30 / 05 / 2007، عن نيتها إجراء حفريات مكثفة في تسع مناطق جديدة في بلدة القدس القديمة. وهذا يعني شمول جميع أراضي البلدة القديمة بالحفريات، مما يضاعف الأخطار التي يتعرض لها التراث العمراني الإسلامي والمسيحي في القدس. ولم يصدر عن منظمة اليونسكو أي رد فعل لهذه التصريحات الإسرائيلية، مما سيشجع الجانب الإسرائيلي على السير قدماً في تنفيذ ذلك.

11. مشروع تطوير البنية التحتية :

إن البنية التحتية لموقع المسجد الأقصى المبارك تحتاج إلى تطوير سريع نظراً لقدمها. وقد أنجزت لجنة الإعمار تصميم المشروع الجديد لتطوير جميع مرافق البنية التحتية،

وحضّرت عطاءات كاملة لكل من التمديدات الكهربائية، وتمديدات المياه، ومياه الصرف، والصوتيات، وتبلغ تكاليف تنفيذها حوالي سبعة ملايين دولار. ولكن السلطات الأمنية في المسجد الأقصى لا تسمح بأي نوع من الحفريات أو إزالة أي بلاط حجري في ساحات المسجد الأقصى. وعليه فإن تنفيذ هذا المشروع متوقف رغم أهميته، ورغم عدم استيعاب الشبكات القديمة للأحمال الحالية عليها. ويشكل هذا المشروع إحدى نقاط الخلاف بين لجنة الإعمار والجانب الإسرائيلي.

واجب الحفاظ على المدينة المقدسة ومعالمها وهويتها

1. واجب الدول العربية ودورها:

إن الدول العربية بدفاعها عن القدس وهويتها العربية المعرضة للأطماع والسيطرة الإسرائيلية الصهيونية، تدافع عن أوطانها، نظرا للسياسة الصهيونية التوسعية الساعية لإخضاع الأرض العربية برمتها والشعب العربي بأسره. وتظل القدس محور الصراع العربي الإسرائيلي، وتظل إسرائيل مواصلة السعي لادعائها عاصمة أبدية لها.

فقد أصدر الكنيست الإسرائيلي قانوناً اقترحته العضو جيئولا كوهين في سنة 1981 تعتبر بموجبه القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل. ولغاية الآن لم يشذّ أحد من رؤساء إسرائيل عن العمل بهذا القانون، وتسير السلطات الإسرائيلية في تهويد مدينة القدس بتشارع كبير دون الالتفات إلى المعارضة والاستنكار العربيين.

لذلك، فإن لغة الشجب المعتادة لن تفلح في استعادة الأوطان المغتصبة، ولن تثمر في إقناع الإسرائيليين بالتوقف عن تهويد القدس الشرقية، مع هذا الدعم الأمريكي منقطع النظير للإسرائيليين. وإن على الدول العربية أن تتضامن وتتبنى خطة موحدة للعمل السياسي والإعلامي والاجتماعي من أجل القدس. وفي الوقت نفسه أن تدعم صمود أهالي القدس العربية ومؤسساتها، وإعمار المقدسات الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة التي يعيش حولها المقدسيون، وإلا فلن يبقى شيء تدافع عنه.

2. واجب المؤسسات العربية و الأفراد:

للمؤسسات العربية والأفراد دور هام في دعم صمود أهالي القدس العرب الذين يحاصرهم

الجدار العنصري والطرق الالتفافية، وهذه تشمل المؤسسات المالية والاجتماعية والصحية والتربوية. ولا يقل دور الأفراد الغيورين عن دور المؤسسات. وتؤخذ العبرة من نشاط مؤسسة الأقصى، وجمعية الأقصى، في الجليل الفلسطيني المحتل عام 1948، حيث ترسل حملات البيارق المشتملة على نقل المواطنين من الجليل إلى القدس في أكثر أيام الأسبوع للصلاة في المسجد الأقصى وللشراء من المحلات العربية في البلدة القديمة، مما يدعم صمود أهالي القدس، ويرفع من معنوياتهم، ويشد أزرهم، في الوقت الذي تمنع فيه السلطات الإسرائيلية أهل الضفة الغربية من الفلسطينيين من دخول القدس ودخول المسجد الأقصى المبارك.

وتشمل أساليب الدعم إنشاء مشاريع إسكان للشباب المقدسي المقدم على الزواج وليس له مأوى ودعم المؤسسات المقدسية لتتمكن من استمرار الحياة كجامعة القدس في أبو ديس، ومستشفى المقاصد الخيرية، ومستشفى المطلع ومستشفى الهلال الأحمر لأنها محاربة من قبل السلطات الإسرائيلية.

3. واجب اليونسكو ودورها:

رغم أن ميثاق اليونسكو، واتفاقية التراث العالمي (1972)، يخولان اليونسكو القيام بدور بناء تجاه بلدة القدس القديمة والحفاظ على تراثها من العبث الإسرائيلي المتمثل بالمصادرة والهدم والحفريات، وذلك منذ أن سجلت البلدة القديمة في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر في سنة 1982، إلا أن الميثاق لا يمنح اليونسكو القوة التنفيذية كالمادة السابعة في ميثاق مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

ولذلك خلال ربع قرن مضى لم تتمكن منظمة اليونسكو من ردع السلطات الإسرائيلية وإيقاف ممارساتها التعسفية ضد التراث في القدس. وجاءت مجمل قراراتها في إطار الطلب والتشجيع والرجاء والتسهيل، ولم تجد تجاوبا من الجانب الإسرائيلي. كما أن منظمة اليونسكو تعتمد في موضوع القدس على الدعم المالي من الدول العربية، وليس لديها أموال خاصة للترميم أو الإعمار في موازنتها.

وعليه فإن ما يتعين على اليونسكو هو استعمال لغة أكثر قوة مع الجانب الإسرائيلي، واستعمال القنوات الإعلامية المختلفة لبيان نتائج الممارسات الإسرائيلية ضد التراث في القدس، وما تتعرض له المدينة المقدسة من تهويد، والطلب من إسرائيل التوقف عن هذه السياسة. ولا شك أن المجموعة العربية في اليونسكو، سفراء الدول العربية، تتحمل مسؤولية كبيرة في ذلك.

4. دور المنظمات الإقليمية والدولية:

إن أقل واجب للمنظمات الإقليمية والدولية سواء العربية منها أو الأجنبية هو العمل على تفعيل القرارات الدولية التي صدرت في موضوع القدس وهي كثيرة، إلا أن أهمها القرارات 252 و338 و194 و242، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بلاهاي بشأن الجدار العنصري، وقرار هيئة الأمم المتحدة المستند إليه، ولا شك أن الدور الأهم هو دور الجامعة العربية في تحقيق التضامن العربي ووحدة الكلمة العربية والسياسة العربية تجاه القدس خاصة وقضية فلسطين عامة، ووضع إستراتيجية موحدة لهذا العمل العربي المشترك بشأن الحفاظ على عروبة القدس.

5. النتيجـــة:

لقد أثبتت السنون أن العمل الفردي لقضية القدس لا يجدي نفعاً. ويجب أن تضع الدول العربية نصب أعينها القاعدة التالية:

«إذا حلّ السلام في القدس حلّ السلام في العالم

وإذا فقد السلام في القدس فقد السلام في العالم»

ولا يحلّ السلام في القدس إلا إذا كانت تحت الحكم العربي الذي كانت خلاله لقرون طويلة أنموذجاً للتعايش السلمي لم يعكره إلا الاحتلال الإسرائيلي.

وإن أي جهد، مهما كان صغيراً أو كبيراً، لا يمكن أن ينتقل من مرحلة الفكر والآمال إلى مرحلة الواقع والتطبيق إلا إذا صاحبه إيمان عميق واعتقاد راسخ بحتمية النضال والتفاني من أجل تحقيق الأماني، واضعين نصب أعيننا الحديث الشريف «إنّما الأعمال بالنيات وإنّما لكل امرئٍ ما نوى».

وتحرير القدس بحاجة إلى ثلاثة عناصر: الحق والقوة والعزيمة. فالحق العربي أبلج والقوة متوفرة، ولا بد من شحذ العزيمة.

وما بين الإيمان والعمل علاقة عضوية، إذ لا معنى لأحدهما بمعزل عن الآخر. وبدون ذلك ستبقى آمال الأمة سابحة في الخيال، ما لم تتحول إلى ممارسات وأفعال تعيش في عقول ونفوس وقلوب الأفراد والمؤسسات، وإلا فستتحول كل الجهود لا سمح الله إلى كلمات تسبح في الهواء.

تقرير اليونسكو حول حالة حفظ موقع مدينة القدس (2007)
«مدينة القدس القديمة وأسوارها»

سنة التسجيل على قائمة التراث العالمي

1981

المعايير

(vi) (iii) (ii)

سنة التسجيل على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر

1982

الأخطار التي وضع الموقع بسببها على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر

(Doc. CLT 82/CH/CONF.015/8)

«واعتبر أن وضع هذا الموقع تنطبق عليه المعايير المذكورة في ملاحظات الإيكوموس وبخاصة المعايير التالية:

* من حيث الأخطار المؤكدة: (الخسارة الكبرى للأصالة التاريخية) (الخسارة الهامة للدلالة الثقافية).

* ومن حيث الأخطار المحتملة: (تغيير الوضع القانوني للموقع مما ينقص من درجة حمايته)، و(الافتقار إلى سياسة الصون) و(التهديدات الناتجة عن التخطيط المديني).»

الإجراءات التصحيحية المحددة

في السياق الحالي فإن بعض النشاطات المحددة مثل خطة عمل التي وضعت في إطار مبادرة المدير العام.

الإطار الزمني لتنفيذ الإجراءات التصحيحية

كما سبق ذكره فإن الإطار الزمني يرتبط بالحالة العامة.

القرارات السابقة للجنة

COM 15A.31; 29 COM 7A.31; 30 COM 7A.34 28

المساعدة المالية الدولية

لا يوجد.

تمويل اليونسكو من خارج البرامج

المبلغ الإجمالي الذي قدم إلى هذا الموقع (3,166,033) دولارا أميركيا (منذ 1988).

بعثات المراقبة السابقة

– شباط/ فبراير – آذار/مارس 2004، مركز التراث العالمي – المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس)، المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم)؛ في إطار وضع تفاصيل خطة العمل لحماية التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة،

– خمس بعثات خبراء ما بين شهر أيلول/سبتمبر 2005 وشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006،

– مهمة خاصة لمركز التراث العالمي، والمجلس الدولي للمعالم والمواقع، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية أرسلها المدير العام لمنظمة اليونسكو في شباط/فبراير – آذار/مارس 2007.

التهديدات الرئيسية التي تم تحديدها في التقارير السابقة

– عوامل الأخطار الطبيعية؛

– الافتقار إلى التخطيط؛

– عمليات الحكم والإدارة؛

– تغيير النسيج الحضري والاجتماعي؛

– تأثير الحفريات الأثرية؛

– تدهور أوضاع المعالم ؛

– البيئة الحضرية والتكامل المرئي؛

– السير؛ طرق الوصول والتنقل.

قضايا الحفظ الحالية

لم يتغير الوضع الإجمالي كثيرًا منذ تقديم التقرير حول حالة الحفظ إلى لجنة التراث العالمي في دورتها الثلاثين (فيلنيوس – 2006)، إلا بالنسبة إلى بعض القضايا المحددة مثل الممر المؤدي إلى باب المغاربة من الحرم الشريف (انظر أدناه).

I. مشاريع السلطات الإسرائيلية

منذ عام 1967، تخضع مدينة القدس القديمة إلى إدارة السلطات الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع (de facto)، وبالتالي فإن كافة مشاريع البناء والحفظ تخضع من حيث المبدأ للتشريعات الإدارية للبلدية، وتشرف عيها عادة سلطة الآثار الإسرائيلية. وقد أرسلت اللجنة الوطنية الإسرائيلية لليونسكو تقريرا إلى مركز التراث العالمي بتاريخ 8 آذار/مارس 2007، تعرض فيه المشاريع التالية بصفتها «مشاريع مستقبلية مخططة»:

أ. الخطة الهيكلية المحلية للمدينة القديمة: بدأت «سلطة تنمية القدس» في إعداد خطة هيكلية لتجديد المدينة القديمة وإعادة تأهيلها؛

ب. حماية أسوار المدينة القديمة وأبوابها: هو مشروع لأعمال الحفظ والتطوير على طول أسوار المدينة كلها، بما في ذلك أبواب المدينة ومتنزّهها؛

ج. حماية النسيج الحضري وإعادة تأهيله وتنميته: إن إعادة تأهيل المركبات الحضرية مثل شرايين المواصلات الرئيسية ومجموعات المباني في المدينة القديمة بما يتماشى مع الخطة الهيكلية (وهي قيد الإعداد) والمخططات التمهيدية المفصّلة، «من المرجح أن يغيّر وجه المدينة القديمة في العقود القادمة»؛

د. توسيع المخطط التمهيدي المحلّي للمدينة القديمة؛

هـ. مواقف السيارات في كل من جيفعاتي والحي اليهودي: لإزالة السير المتجه إلى داخل المدينة القديمة حيث تم تحديد مساحات جديدة لمواقف السيارات حولها. ولم يتم حتى الآن تقديم خرائط موقف السيارات المقترح إنشاؤه تحت الأرض في الحي اليهودي إلى سلطات التخطيط.

مشاريع أخرى قيد التنفيذ

أ. في الحي اليهودي، يعاد حاليا بناء كنيس هورفا (Hurva Synagogue) في شكله الأصلي والذي كان قد بُني في عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ودمّر بعد عام 1948؛

ب. في الحي الإسلامي، يتم حاليا بناء كنيس جديد في شارع الواد إلى جانب حمّام العين، قريب جدا من الحرم الشريف؛

ج. يتم حاليا إجراء حفريات في «الممر السرّي» على طول أنفاق الحائط الغربي مع درج يصعد باتجاه الشرق؛

د. يتم حاليا إجراء حفريات شرقي «باب الزهرة»؛

هـ. تشير المعلومات الواردة حديثا إلى وجود أعمال جارية على أسوار الحرم الشريف قرب باب الحديد. ويجب التأكّد من صحة هذه المعلومات.

ويتم حاليا تنفيذ المشاريع التالية في نطاق المحيط المباشر للمدينة القديمة أو أنها قيد المناقشة :

و. يتم إعداد مخططات تمهيدية للمنحدرات الجنوبية للمدينة القديمة ولجبل صهيون والجزء الشرقي من القدس والمنطقة المحيطة بالأسوار ؛

ز. إعادة تنظيم البنى التحتية للمواصلات حول الأسوار، وتتألف من منظومة من الطرقات والأنفاق (اكتملت) و«خط سكة حديد القدس الخفيف» ليربط القدس الغربية بالمدينة القديمة وبالمستوطنات الإسرائيلية التي تقع شمالي المدينة وجنوبيها. وفيما يهدف هذا المشروع إلى التخفيف من ازدحام المواصلات إلا أنه سوف يؤثر على مظهر المناطق المحيطة مباشرة بالمدينة القديمة ؛

ح. تستمر الحفريات في «مدينة داوود» جنوبي المدينة القديمة وشرقيها ؛

ط. توفرت معلومات حديثة لمركز التراث العالمي حول هدم مبنى تابع للأوقاف في حي مأمن الله (المعروف أيضا باسم ماميلا)، وهو ما ينبغي التأكد منه؛

ي. إن مشروع البناء الذي يقوم به مركز سيمون ويزينتال «مركز كرامة الإنسان/ متحف التسامح» في موقع مقبرة إسلامية مهجورة (تسمى حاليا «حديقة الاستقلال») يثير جدلا قويا ويشهد معركة قانونية. وهذا المبنى الذي يقع على

مسافة تبعد ما بين خمسمائة وثمانمائة متر عن المدينة القديمة قد يكون له تأثير كبير على المشهد الحضري للمدينة.

II. خطة العمل لحماية التراث الثقافي لمدينة القدس

في إطار عمل مبادرة المدير العام حول القـــدس من خلال وضـــع خطة عمل لحماية التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، فإن النشاطات المتوقع إنجازها للمرحلة الأولى قد اكتملت. والتقرير التحليلي حول خطة العمل مقدم في الوثيقة رقم .WHC-07/31.COM/INF.7A1

III. ساحة الحائط الغربي وباب المغاربة

تلقّى المدير العام في 6 شباط/فبراير 2007 تنبيها من وفد يمثل المجموعة العربية لدى اليونسكو فضلا عن المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى اليونسكو بأن الأشغال تجري في المنطقة المتاخمة للحرم الشريف، وقد تم الإبلاغ بأن لها تأثيرا على القيم الثقافية لهذا الموقع المسجّل على قائمة التراث العالمي.

كما عبرّت عدة دول أعضاء فضلا عن منظمات حكومية وغير حكومية عن قلقها وانشغالها إزاء ما يجري.

وفي 6 شباط/فبراير، بعث المدير العام رسالة لرئيس الوزراء الإسرائيلي السيد إيهود أولمرت عبرّ فيها عن قلق اليونسكو الشديد حيال هذا الوضع، وطالب إسرائيل أن تزوّد منظمة اليونسكو ومركز التراث العالمي بتعليقاتها حول تلك النشاطات. وقد ذكّر في رسالته بالقرار رقم 30COM.7A.34 الذي اتخذته لجنة التراث العالمي في دورتها الثلاثين (فيلنيوس، 2006) ويطالب السلطات الإسرائيلية أن تزوّد لجنة التراث العالمي بكافة المعلومات ذات الصلة بالمباني الجديدة التي تم التخطيط لإنشائها في ساحة الحائط الغربي ومن حوله، بما فيها خطط إعادة بناء الممر الذي يؤدي إلى الحرم الشريف».

وقد أعلن المدير العام يوم الجمعة في 23 شباط/فبراير قراره إرسال بعثة فنية إلى الموقع لتقييم الوضع المتعلق بالأعمال ذات الصلة بالممر المؤدي إلى الحرم الشريف. وكانت مواصفات عمل البعثة هي دراسة أعمال إعادة البناء والحفريات الأثرية في «منحدر المغاربة» الذي يؤدي إلى مدخل الحرم الشريف، تقرير ورفع إلى المدير العام حول نتائج استطلاعها؛ حتى يقوم المدير العام بإبلاغ اللجنة بمضمونه.

تشكّلت بعثة اليونسكو الفنية من أربعة خبراء ؛ اثنان من مركز التراث العالمي التابع لليونسكو (السيد فرانشيسكو باندارين، المدير، والسيدة فيرونيك دوج)، واثنان يرأسان الهيئات الاستشارية للجنة التراث العالمي (السيد منير بوشناقي، مدير عام المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) والسيد مايكل بيتزيت، رئيس المجلس العالمي للمعالم والنصب (إيكوموس) وقد تم إيفاد البعثة من 27 شباط/ فبراير حتى 2 آذار/مارس 2007. ويمكن الحصول على تقرير اللجنة من الوثيقة رقم WHC-07/31.COM/INF.7A.2.

وقد أتيحت الفرصة للمدير العام بأن يرفع تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون حول هذه المسألة.

بعد عودة البعثة من مهمتها، كتب المدير العام رسالة ثانية لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت يبلغه فيها بتقرير البعثة، ورسالة لرئيس لجنة التراث العالمي يبلغه فيها دعمه للتوصيات المتضمّنة في التقرير. كما وجّه رئيس اللجنة بدوره رسالة لرئيس الوزراء الإسرائيلي عبّر له فيها عن عميق انشغاله.

وفي 16 آذار/مارس قرّر المدير العام نشر تقرير اللجنة على موقع اليونسكو على شبكة الإنترنت، ونظّم يوم 19 آذار/مارس اجتماعا إعلاميا للدول الأعضاء. وبعد الانتهاء من كلمة المدير العام، قدّمت السيدة المدير العام المساعد للثقافة نتائج البعثة وعرضت توصياتها.

وفي سياق عمل البعثة وفّر تقرير موقّع من الأمين العام للجنة الوطنية الإسرائيلية بتاريخ 28 شباط/فبراير بعض المعلومات حول خلفية مشروع باب المغاربة. وفي 12 آذار/ مارس وجّهت المندوبية الدائمة لإسرائيل لدى اليونسكو رسالة إلى مركز التراث العالمي تتضمن الخطوط التوجيهية من وزارة الشؤون الخارجية وبلدية القدس وسلطة الآثار الإسرائيلية تعلن أنه «سيتم تشكيل فريق مهني متخصص ليرافق عملية التخطيط لممر باب المغاربة والأشغال في الموقع في إطار برنامج وتصميم للمنطقة برمّتها». كما تنص الرسالة أيضا على أن «الأشغال الوقائية للآثار سوف تستمر على مراحل» (...) وأنه «سيتم إبلاغ مركز التراث العالمي بذلك».

وفي 18 آذار/مارس، تم إرسال تقرير إضافي خاص بمدينة القدس القديمة إلى مركز التراث العالمي من الأمين العام للجنة الوطنية يتضمن فصلا عن أشغال ساحة الحائط

الغربي، يؤكد الرسالة التي تم استلامها بتاريخ 12 آذار/مارس ويقدم بعض المعلومات الإضافية. ويقال إن «الفريق المهني المختص» الذي سيتم تشكيله «سيتألف من ممثل عن البلدية ومهندس المدينة ومخطط المقاطعة ومدير هيئة الآثار الإسرائيلية ورئيس لجنة التراث العالمي الإسرائيلي وممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.

ولحل المشكلة المباشرة للممر، الذي يعتبر أنه أصبح يشكل خطرا بعد أمطار عام 2004، فإن الفريق سوف يقيّم حلولا بديلة تعتمد على نتائج تم التوصل إليها في الموقع. أما الأعمال التي تعدّ ضرورية فستعلن للعموم من خلال مجموعات بؤرية من الخبراء والأكاديميين. وسيقدّم الفريق المعلومات لكل الأطراف المعنية. وسيتم إبلاغ جمهور العموم وإشراكه من خلال مسار التخطيط المحلي المطلوب قانونيا. وسوف يتم أيضا إيقاف الحفريات الجارية في الحديقة الأثرية (التي بدأت لبناء أعمدة الجسر الأصلي المقترح). ولضمان استقرار ممر باب المغاربة ستستمر الأشغال الأثرية الوقائية على مراحل.

ومع إعلان ما تم التوصل إليه من اكتشافات دقيقة أو الأهداف الزمنية المحددة في كل مرحلة، سيتم إعلام الأطراف المعنية الأخرى بالنتائج بهدف تقييم الاستمرار في الأشغال وتقديم أفضل الحلول المقبولة للصون والترميم. كما سيتم إبلاغ مركز التراث العالمي وفقا لذلك حسب الخطوط التوجيهية العملية لاتفاقية التراث العالمي.

تبعاً لطلب رفعه ستة أعضاء من المجموعة العربية في المجلس التنفيذي إلى رئيس المجلس طالبوا فيه بالدعوة إلى عقد جلسة استثنائية للمجلس التنفيذي حول هذه المسألة، عقد اجتماع خاص مكتمل الأعضاء في الدورة 176 للمجلس التنفيذي في الفترة ما بين 16 – 18 نيسان/أبريل 2007 حول هذا الموضوع، وقد تبنّى الاجتماع قرار الاجتماع العمومي الخاص رقم 176 EX/Special plenary meeting المضمّن في الوثيقة WHC-07/31.COM/INF.7A.3.

ومتابعة لقرار المجلس المذكور أعلاه، عقدت جلسة غير رسمية للجنة التراث العالمي خصصت لمتابعته في 4 حزيران/يونيو في مقر منظمة اليونسكو. وخلال هذا الاجتماع أبلغ ممثل إسرائيل اللجنة بأن السلطات الإسرائيلية قدّمت إلى مركز التراث العالمي بتاريخ 28 شباط/فبراير و12 آذار/مارس على التوالي معلومات عن «المباني الجديدة المخطط لها في ساحة الحائط الغربي وما حوله بما في ذلك مخططات إعادة بناء الممر المؤدي إلى الحرم

الشريف» وعن منحدر المغاربة، كما قدمت في 18 آذار/مارس تقريرا عن حالة صون وحفظ مدينة القدس القديمة وأسوارها.

وقد أكد ممثل إسرائيل أيضا أن بلده يأخذ قرارات اللجنة على محمل كبير من الجدية. كما أشار إلى أن أعمال الحفر الأثرية قد توقفت منذ مدة أسبوع مضى. وأضاف مشيرا إلى أنه لم يتم بعد وضع الخطة المرسومة للمنحدر الجديد، وأن عملية التخطيط سوف تفتح للاستشارة العمومية.

وفي النقاش الذي تلا، شدّد بعض أعضاء اللجنة على ضرورة الحصول على تأكيد حول المعلومات التي قدّمها ممثل إسرائيل. كما ركز النقاش أيضا على طبيعة الآلية التي تم تصورها وطرحها في القرار الصادر عن الاجتماع العمومي (EX/ 176 Special plenary meeting) لضمان التنفيذ الصحيح لقرارات لجنة التراث العالمي.

وفي 12 حزيران/يونيو 2007، تلقت الأمانة تقريرا إضافيا مرحليا، أرسلته اللجنة الوطنية الإسرائيلية لليونسكو، يتضمن تحديثا لوضع باب المغاربة ويعكس التصريحات التي أدلى بها الوفد الإسرائيلي خلال الاجتماع غير الرسمي للجنة التراث العالمي الذي عقد في باريس في 4 حزيران/يونيو. يشير هذا التقرير إلى أن تصريح البناء الأصلي لتشييد منشأ جديد قد ألغي، وأنه بينما توقفت الأشغال الأثرية تستمر أشغال التدعيم والتثبيت في الموقع بهدف تأمين السلامة الهندسية.

فضلاً عن ذلك، فإن التقرير ينص على إنجاز توثيق كامل للمنطقة، وأن هذا سيقدم في تقرير سيصدر قريبا عن سلطة الآثار الإسرائيلية. وفي غضون ذلك يتم إعداد خطط بديلة لممر باب المغاربة ستقدم إلى «اللجان المحلية ولجان تخطيط المقاطعة» وإبلاغ العموم بها قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأنها.

ويشير التقرير أخيرا إلى أن اللجنة الوطنية الإسرائيلية سوف تستمر في إبلاغ مركز التراث العالمي تباعا بكل ما يستجد استناداً إلى الفقرة 172 من المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي.